



ليس من السهل أن يُغامر الملك في ملف شائك مثل هذا (عن الوكالة الدولية للتواصل)

**المغرب** لماذا تأخر حل أزمة الريف؟ ولمصلحة من هذا التأخير؟ هل يتعلق الأمر بتعنت الدولة وبسعيها الدائم إلى الحفاظ على هيبتها قبل إيجاد حل لمشاكل «رعاياها»؟ أم أن أهل الريف فقدوا الثقة في الذين يديرون السياسة بالبلاد، وصاروا حريصين يوماً بعد آخر على وجود ضمانات ترافق الوعود؟

## الحراك الشعبي في الريف هل من الضروري انتظار الملك؟

الرباط - عبد الرحيم الخصار

وخاطب الناس عبر برنامج خاص أذاعته مباشرة اثنتان من أهم القنوات الوطنية، لكن خطابه لم يكن مقنعاً وطغت عليه لغة المهادنة والتسويق. ومع مطلع هذا الأسبوع، خرج أمام الناس المستشار السابق للملك الدكتور عباس الجراري، وأعرب للصحافة الوطنية عن تأسفه لإقحام الناس ملك البلاد في كل صغيرة وكبيرة: «الكل ينتظر تدخل الملك... لا يُعقل أن تتخلى الحكومة والمؤسسات عن مسؤولياتها ليتم الزجج بالملك في الأزمات مثل قضية حراك الريف». الجراري انتقد تصرف الأحزاب والحكومة والمؤسسات القائمة على «إسناد كل شيء إلى الملك، بحق أو باطل» ما «بضعة في موقف حرج»، إذ بدا له أنه «ليس من السهل أن يُغامر الملك في ملف شائك مثل هذا لا يمكن توقع ردود الأفعال فيه». وفي ظل هذا الفراغ، ظلت القوات العمومية تحاصر المحتجين، وتواصل الاعتقالات (أكثر من مئتي معتقل). وقد تسببت المقاربة الأمنية واستخدام العنف في التظاهرات في فتح الجراح القديمة بين الريف

هذه الأسئلة هي التي تشغل المغاربة الآن. في الشوارع والمقاهي والبيوت، وعلى صفحات التواصل ومواقع الإنترنت، يكاد يكون الحديث الأول للناس هو الحراك الشعبي في الريف، والمحور الأساسي في نقاشاتهم ليس الأسباب ولا النتائج، وإنما الوقت: متى تنتهي الأزمة؟ ظل المتظاهرون في مدينة الحسيمة متشبثين بمطلب أساسي اعتبروه الخطوة الأولى لحل أزمة الريف، وهو إطلاق سراح جميع المعتقلين من ناشطي الحراك، وتوقيع الجميع أن يتم ذلك خلال عيد الفطر الأخير في إطار ما يعرف في المغرب بـ«العفو الملكي» الذي يصدر لمصلحة عدد من السجناء في كل مناسبة دينية أو وطنية. غير أن أفق انتظارهم هذه المرة خاب. مساء يوم السبت الماضي، وبعد صمت طويل عن الموضوع، ظهر رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، المنتهي إلى «حزب العدالة والتنمية» الذي يقود الأغلبية الحكومية،

أعداه الناشطون، حمل عنوان «خطوة خطوة»، مفاده أن يقوم المحتجون بمحاولة للتهنئة، تُقابلها خطوة مماثلة من طرف الدولة، وبالفعل فقد أوقف المتظاهرون الاحتجاج لمدة 48 ساعة، ومن جهتها أخلت وزارة الداخلية الساحة الرئيسية بالمدينة من مظاهر العسكرة. وربما سيكون مازق المرحلة المقبلة هو غياب مُحاور خارج السجن، فكل قيادات الحراك معتقلة، والتظاهرات تعرف قيادة ذاتية

### حين تعمقت الهوة بين المحتجين والحكومة بات الجميع ينتظر الملك

والدولة، باعتبار أن الريف كان لزمناً طويل منطقة مغضوباً عليها من طرف الملك الراحل الحسن الثاني، الذي نعت سكانها بـ«الأوباش»، في خطاب ملكي شهير خلال الثمانينيات. بعد أيام طويلة من تدخلات رجال القوات العمومية في البر والبحر لإسكات صوت الحراك، أخذ الناشطون المبادرة في محاولة للإعراب عن حسن النية وإتاحة الفرصة للدولة كي تتحمل مسؤوليتها وتعمل على إيجاد حل للأزمة. جاء ذلك في بيان

هادي، قتل 15 مدنياً على الأقل في ضربة استهدفت موكب زفاف في كانون الأول 2013، ما عرّض واشنطن آنذاك لانتقادات واسعة في وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية. إذ هاجمت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقرير بعنوان «من عرس إلى ماتم»، الولايات المتحدة، متهمه إياها بـ«قتل مدنيين بعشوائية... وانتهاك قوانين الحرب»، فضلاً عن

### تستعمل واشنطن نحو 7 آلاف طائرة تنطلق من السعودية والساحل الأفريقي

طائرة أميركية بلا طيار على بلدة خشامر في محافظة حضرموت في آب 2012، واستهدفت ثلاثة عناصر في «القاعدة»، وتقول عائلة سالم إن الأخير، الذي غالباً ما كان يهاجم «القاعدة»، طلب من ابن أخيه وليد مرافقته إلى اجتماع طلبه العناصر الذين قتلوا في الضربة، بهدف «حمايته».

وتلقى هذه القضية الضوء على «الاستراتيجية» العسكرية الأميركية التي تعتمد كثيراً على الطائرات بلا طيار في العمليات الخارجية، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج دائرة الصراع، ولا سيما أن هذه الضربات، التي غالباً ما توصف بـ«الغامضة»، حصلت أرواح الآلاف من المدنيين في أكثر من سبعة بلدان في السنوات الماضية.

ومنذ إعلان واشنطن بداية عملياتها العسكرية في ما يُسمى «الحرب على الإرهاب»، تحت مبرر «حماية الأمن القومي» عقب هجمات 11 أيلول 2001، كانت اليمن، إلى جانب باكستان وأفغانستان والعراق، في طليعة البلدان التي تحولت إلى مسرح لضربات طائراتها. وفي اليمن وحدها، أدت 15 عاماً من هذه الضربات، التي بدأت رسمياً في 2002 مع قصف صحراء مأرب، إلى وقوع

الآلاف من القتلى المدنيين بالتوازي مع اتساع نفوذ «القاعدة». ورغم صعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن هذه العمليات، تشير التقارير إلى تصاعد استخدام تلك الطائرات في اليمن بعد 2012، مقابل تراجع استخدامها في باكستان، حيث سُجلت أولى الضربات لطائرات بلا طيار هناك في 2004. وفي 2012، أشاد الرئيس اليمني حينذاك عبد ربه منصور هادي، في مقابلة أجراها خلال زيارته الولايات المتحدة، بتزايد الضربات الأميركية على بلاده، مؤكداً موافقته على استخدام هذا النوع من الطائرات التي وصفها بـ«الأعجوبة الفنية». بعد أقل من عام على تصريحات



اليمن

## 15 عاماً من جرائم الطائرات بلا طيار الأميركية

أعاد قرار محكمة أميركية، رفض دعوى رفعتها عائلة ضحايا غارة على اليمن عام 2012، إلى الواجهة، السجل الدموي للضربات التي تنفذها الطائرات دون طيار الأميركية، في أكثر من سبعة بلدان، والتي حصدت أرواح الآلاف من المدنيين منذ بدء ما يُسمى «الحرب على الإرهاب»

رنا حربي

رفضت محكمة استئناف اتحادية أميركية دعوى قضائية مقدمة من عائلة يمنية تتهم الولايات المتحدة بقتل اثنين من أبنائها «دون ذنب» في ضربة نفذتها طائرة بلا طيار. وقالت المحكمة في قرارها الصادر الجمعة الماضية، إن «صلاحياتها لا تكفي للنظر في قرار الحكومة الفيدرالية بشأن تنفيذ الغارة». وهذه القضية واحدة من قضايا كثيرة مشابهة، وتعود حادثة

الاستهداف المذكور إلى عام 2012، فيما رفع المتضررون منها (عائلة مدرس وإمام مسجد معارض لتنظيم «القاعدة» هو سالم بن علي جابر، وشريطي محلي وليد بن علي جابر) الدعوى في 2015، تحت عنوان «قتل من طريق الخطأ»، ضد البيت الأبيض والرئيس الأميركي آنذاك باراك أوباما، مطالبين واشنطن بالاعتراف بأن الغارة «تخالف القانون الأميركي والدولي». وفق وثائق المحكمة، قُتل الرجلان (جابر) في ضربة صاروخية نفذتها